



الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

يحيى مشرط

جامعة المنار تونس

mecherret44662@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

لقد أدى التحول البنوي الذي شهده النسق الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والتحول ألقيمي الذي تجسّد من خلال ظهور النظام الدولي الجديد، الذي يكرّس الفكر الليبرالي الرأسمالي، أثرا بالغا في دفع مسار التحول في المسلمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن، حيث برز هذا التحول أيضا من خلال ظهور تهديدات أمنية جديدة، ومعقّدة زعزعت استقرار النظام الدولي.

هذه المتغيرات انعكست على الواقع الأمني في دول الساحل الإفريقي، التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، حيث تشهد هذه المنطقة مأزقا (مشكلا) أمنيا برز كنتاج لمجموعة من المتغيرات المتسلسلة والمترابطة، وعليه، فإن معرفة طبيعة الدور (وواقع) التي تلعبه الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي، يعتبر عاملا أساسيا في فهم وتفسير أسباب، ومحددات المشكل الأمني في هته المنطقة.

الكلمات الدالة:

المشكل الأمني - النزاع الإثني - الطوارق - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - الجريمة المنظمة

Abstract:

The emergence of the new international order has led to a radical shift in the concept of security, with the emergence of new and complex security threats that have destabilized the international order.

These threats have affected the security situation in the Sahelian countries, which have not remained isolated from the series of transformations defined by the new international order, But it has interacted with it in a large way. This region is experiencing a security dilemma that emerged as a result of a series of interrelated and interrelated variables. Therefore, knowing the nature of the role played by the national state in the Sahel is an essential factor in understanding and explaining the causes and determinants The security problem in the area..



Key Word:

- Security problem - ethnic conflict - Touareg - al-Qaeda in the Islamic Maghreb organized crime

لقد أفرزت نهاية الحقبة الاستعمارية في منطقة الساحل الإفريقي ظهور دولا افريقية حديثة تعتبر انعكاسا لطبيعة النظم الاستعمارية، وتعتبر جمهورية مالي أبرز مثال على ذلك، حيث تمكنت النخب السياسية المحسوبة على النظم الاستعمارية السابقة من الوصول إلى مقاليد السلطة، وسعت إلى إرساء نظام سياسي ديكتاتوري قائم على تبني ايولوجيا تقوم على الربط العضوي والوظيفي بين السياسة والاقتصاد، وتبني نهج الاقتصاد الموجه، بشكل سرعانما أدى إلى استئراء الفساد السياسي والاقتصادي، وتعقن النخبة السياسية الحاكمة التي عملت على شخصنة السلطة السياسية، وتحييد المؤسسات الرسمية للدولة، والحد من فعاليتها القانونية والدستورية، دون مراعاة الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي فتح المجال أمام ظهور الانقلابات العسكرية، وتزايد النزاعات الإثنية؛ هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى أهم مداخل المعضلة الأمنية التي تشهدها هته الدولة التي فشلت في إرساء مشروع التكامل الوطني بعد الاستقلال عن المستعمر الذي يعتبر المسئول عن انفجار النزاعات الإثنية والمطالب الانفصالية، بسبب طبيعة الحدود العشوائية – المدروسة (1)- التي تجسدت بعد التقسيم الجغرافي للقوى الاحتلالية الأوروبية في مؤتمر برلين 1884 الذي كرس روح عدم الولاء القومي من خلال تشتيت أفراد القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، دون مراعاة الطابع القبلي والتركيبية الاثنية والهوياتية للمجتمعات الإفريقية؛ الأمر الذي أثر سلبا على طبيعة التفاعلات، وساهم في ظهور النزاعات الإثنية التي امتدت بفضل طول الحدود الجغرافية التي شكلت مدخلا لضعف البنية الجيوسياسية، وعدم فعالية العقيدة الجيو أمنية لدول المنطقة التي تتميز مستويات التوافق السياسي والتنسيق الأمني المشترك بينها بالضعيفة.

وعليه، وجدت النظم السياسية الحديثة أمام إشكالية التأسيس(2)، أي التأسيس لدولة حديثة قادرة على القيام بالأدوار الرئيسية لها، من حفظ الأمن الداخلي بداية من مستواه الأدنى إلى غاية مستواه الأعلى (3)؛ وبناء دولة قومية يكون ولاء الأفراد فيها للدولة، بغض النظر عن كل الانتماءات الإثنية والعرقية؛ وعليه فان طبيعة الحدود الموروثة، والتي تركز



للتشتت القبلي في منطقة الساحل الإفريقي، تعتبر مدخل أساسي لفهم طبيعة المأزق الأمني التي أضحت تشكل تحدياً للنظم السياسية الإفريقية وتهديداً لبقاء الدولة ككيان موحد. من هذا المطلق، تعالج هذه المقالة ظاهرة النزاع الإثني ومشكلة الطوارق في شمال مالي، حيث تحاول تحليل المحددات السببية للمشكلة التارقي في منطقة الساحل الإفريقي عموماً، وبالخصوص في شمال مالي، وكذا الوقوف على أهم تداعيات وانعكاسات هذا المشكل الإثنوهُوياتي على منطقة الساحل الإفريقي
طبيعة الأزمة في شمال مالي:

إن محاولة إدراك وتحليل المداخل السببية للمشكلة الإثنية للطوارق، لا بد أن تشمل الواقع المجتمعي والسياسي والاقتصادي لجمهورية مالي، ومنه لا بد من أن تمرّ عملية التحليل عبر ثلاث مداخل نظرية هي: المدخل الإثني، المدخل السياسي، المدخل الاقتصادي.
المدخل الإثني (المجتمعي):

يعتبر المدخل الإثني متغير مهم في عملية تحليل مدخلات الظاهرة النزاعية ، هذا من خلال ربط الظاهرة بمتغيرين أساسيين هما:

1. الواقعية الإثنية: فدافع الولاء والانتماء الإثني هو المحرك والمحدد لسلوكيات المجموعات الإثنية، فمن خلال تحليل التركيبة البشرية والأطر السوسولوجية التي تحدد طبيعة ومستوى التفاعل بين جماعة الطوارق، والنظام السياسي في جمهورية مالي، نجد أن السلوك النزاعي للطوارق تحركه حتمية الصراع الدائم بين الرجل الأبيض والرجل الأسود، بمعنى الصراع بين الطوارق (أسياد الصحراء السابقين)، وبين السود من الأفارقة، وبمعنى أدق صراع المركز (البيض) ضد الهوامش (السود).

وعليه، فالمشكلة الإثنية في منطقة الساحل، وبالأخص في مالي، هي نتاج للوضع (الواقع) القبلي والمجتمعي الجديد الذي طرأ على الخارطة الجيو سياسية، والذي أدى إلى تحريك السلوك النزاعي لدى الطوارق نتيجة انعدام الثقة في الطرف الآخر (النظام السياسي المالي)، ما أنتج تنامي الشعور المتبادل بالخوف واللاأمن الذي تطور إلى درجة توزيع المخاوف بين الطوارق وباقي الإثنيات، خصوصاً مع وجود أقارب وقبائل تارقية متمركزة في دول الجوار الإقليمي (بالأخص في النيجر، الجزائر، ليبيا)، ما يؤدي إلى تولد ما يصطلح على تسميته ب: التضامن الإثني المصلحي، الذي يعتبر انعكاساً للشعور العميق بالانتماء الهوياتي لعرقية معينة على



حساب باقي الإثنيات، وبالتالي يحدث المأزق الأمني نتيجة مطالبات الجماعات العرقية بالانفصال عن الاقليم (الدولة).

2.أ. توظيف متغير الإثنية: إن المشكل لا يكمن في ظاهرة التعدد والتمايز الإثني، وإنما في ظاهرة الاستقطاب الإثنوهوياتي، والتوظيف السياسي للإثنية، ففي هذا الإطار نجد أن الطوارق كإثنية تم توظيفهم عبر ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الاستعمارية: عندما قامت السلطات الكولونiale الفرنسية بتفضيل بعض القبائل مثل "الهوسا" على حساب قبائل الطوارق، وقامت بوضعهم في مناصب حكومية، وهم الذين كانوا عبيدا للطوارق في مرحلة من المراحل، وهي إستراتيجية تهدف إلى زرع وغرس الأحقاد والضغائن بين الإثنيات في منطقة الساحل الإفريقي وفق ما يخدم المصالح الكولونiale (4) كما أدت التقسيمات المدروسة التي اعتمدها فرنسا إلى تشتيت الشعب التارقي (كإثنية عرقية) ، وهذا بهدف زرع الفتنة في أقاليم المنطقة الساحلية.

دور النظم السياسية الشمولية(5): فلقد أدت إستراتيجية الاحتواء التي تبناها النظام السياسي في مالي إلى عزل طوارق وإقصائهم من المشاركة في عملية التمثيل السياسي في مالي.

دور القوى الإقليمية والدولية: فعلى المستوى الإقليمي: حيث قام النظام السياسي الليبي باستغلال وتوظيف الإثنية التارقية لخدمة المصالح والأهداف الليبية في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا من خلال مساعدة المهاجرين الطوارق إلي ليبيا الذين تم قمع حركتهم التمردية عام 1964، والقيام بتكوينهم عسكريا وإيديولوجيا وفق ما يتماشى والأهداف الليبية في المنطقة؛ أما على المستوى الدولي، فتلعب فرنسا دورا في تحريك الإثنية التارقية من خلال سعيها لإحياء "مشروع المنظمة المشتركة للمناطق (الأقاليم) الصحراوية"(6).

المدخل السياسي (الحرمان): يعاني الطوارق (كجماعة إثنية) من أزمتين (متغيرين) رئيسيين هما: متغير القهر والفقر:

ب.1. متغير القهر: يظهر من خلال تقنين وحصر المشاركة السياسية، وكذا استعمال العنف من طرف النظام السياسي في مالي، حيث لا يوجد أي تمثيل سياسي أو اجتماعي رسمي للطوارق داخل النظام (الحكومة) المالي، ولا يتمتع الشعب التارقي بالحقوق السياسية، وعليه فالنظام السياسي المالي فشل في تحقيق الاندماج السياسي والمجتمعي لقبائل الطوارق وفق مبدأ القناعة والاعتقاد بالانتماء الوطني (الهوية الوطنية)، لذا نجد النظام المالي يعاني من أزمة شرعية وأزمة هوية، فمنذ الاستقلال عملت الأنظمة السياسية المالية المتعاقبة على شخصنة



السلطة، وإقصاء الطوارق من الحياة السياسية، مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة وتجسيد الأهداف، هذا بالإضافة إلى تعصب النخب السياسية لإثنياتهم في سلوكياتهم السياسية، وتفاعلاتهم المجتمعية.

وفي هذا الإطار يرجع الباحث "مانو دايك Mano Dayak" جذور أزمة الطوارق إلى النظام السياسي المالي الذي ساهم في إيجاد الصراع من خلال قيامه ب: (7)

تهميش قبائل الطوارق وإبعادهم عن المراكز الحكومية والإدارية

انتهاج سياسة التجويع والتحريرض ضد القبائل المالية

تغييب البرامج التنموية التي تستهدف شمال مالي أين يتواجد الطوارق

ممارسة البيروقراطية ضد الطوارق على مستوى الإدارات والهيئات الرسمية

الاستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة للشعب التارقي.

ب.2. متغير الفقر: يعاني النظام السياسي في مالي من أزمة توزيع، انعكست على الطوارق، وزادت حدة تفاعلها مع موجات الجفاف في السبعينات والثمانينات، وصولاً إلى الأزمة العالمية المالية التي أدت إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية، كلها عوامل ساهمت في حالة رفض الوضع القائم.

ت. المدخل الاقتصادي: يقوم المدخل الاقتصادي على التركيز على متغيرين رئيسيين هما: الجشع والظلم؛ حيث نجد أن الطوارق عانوا من التهميش على مختلف المستويات، بالمقارنة مع باقي التشكيلات المجتمعية المشكلة للنسق المجتمعي العام في مالي، هذا ما دفع بالقبائل التارقية إلى حمل السلاح، ورفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة، ومحاربة للاعدالة في توزيع الثروة والسلطة في مالي.

كما أدى التدهور الاقتصادي إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية في مالي، خاصة بعد موجة الجفاف التي ضربت المنطقة الصحراوية، وهو ما وُلد شعوراً بالظلم والتهميش لدى الطوارق، وترك لهم انطباع مفاده أن عدم التكافؤ الاقتصادي لا يمكن استدراكه إلا من خلال استعمال وسائل القهر والقوة في شقها الاقتصادي.

في المقابل، انعكس ضعف الأداء الاقتصادي في مالي على الواقع الاجتماعي، من خلال تفشي الفقر والأمراض والأوبئة، وأدى ضعف الهياكل المؤسساتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى فتح قنوات لتغلغل تنظيمات مسلحة تارقية، وأخرى مضادة إلى المجتمع المالي، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة في مقابل تنامي تأثير المجموعات الاثنية في مالي.



فبعد تولي الرئيس المالي (السابق) "أمادو توماني توري" رئاسة البلاد سنة 2002، قام بتبني مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لحل الأزمة التارقية في مالي، حيث قام بالاعتماد على شبكة من التحالفات المحلية الفاعلة (المشبوهة) سعياً منه للسيطرة على شمال مالي، وهذا من خلال الاستعانة بالجهات الفاعلة محلياً كالنخب المحلية (الانتهازية)، والفصائل المسلحة، والميليشيات المحسوبة على النظام السياسي المركزي لمنع المناطق الشمالية (8) (كيدال، غاو، تمبكتو) من القيام بأي تمرد أو عصيان مسلح، وهكذا تضمن السلطة المركزية ولاء المناطق التارقية، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الأمني في شمال مالي.

لكن هذه الإستراتيجية لم تحقق الاستقرار في المناطق الشمالية للبلاد، بل ساهمت في تأجيج النزاعات والنزاعات العرقية والإثنية، وأهملت الأسباب الحقيقية للنزاع، والمربطة أساساً بالفقر والظلم والحرمان والتمييز؛ فهذه الإستراتيجية كانت قائمة على تحالفات هشّة وضعيفة، لا يمكن الاعتماد عليها في سبيل تحقيق العملية التنموية المحلية في الأقاليم الشمالية لدولة مالي.

كما انطلقت في سنة 2001 الحكومة المالية في تطبيق البرنامج الخاص للأمن والسلام، والذي تبلغ قيمته 50 مليون أورو، والهدف منه تمويل المشاريع التنموية المحلية في الأقاليم الشمالية لمالي، والعمل على تحقيق الاستقرار الأمني، من خلال محاولة الحد من نشاط الجماعات المسلحة (القاعدة وتمرردو الطوارق) في هذه المنطقة، إلا أن نتائج هذا البرنامج جاءت عكسية، وزادت من حدة الصراع بين الشمال والجنوب، وهذا بعد أن تمّ تحويل أموال البرنامج المخصصة للمشاريع التنموية إلى استغلالها في إعادة هيكلة القوات العسكرية، وتوزيعها في شمال مالي.

في المقابل، دفعت الأحداث الليبية، والتي أطاحت بالزعيم الليبي "معمر القذافي" في 2011 "بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA" إلى القيام بتمرد مسلح، خاصة بعد عودة المئات من الطوارق (الذين كانوا متواجدين بالأراضي الليبية) إلى وطنهم الأصلي بشمال مالي (9)، حيث بدء التمرد المسلح بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA" ضد القوات الحكومية المالية في 17 جانفي 2012، أين نجحت العملية العسكرية الشرسة في إجبار القوات الحكومية المالية على التراجع جنوباً.

وفي أوائل مارس، قام عناصر "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" بالزحف على مواقع عسكرية بالقرب من مدينة "تيساليت" الواقعة في الشمال الغربي لمالي (قرب الحدود الجزائرية)،



وتمكنت الحركة في 07 مارس من السيطرة على بلدة "تيساليت" التي انسحبت منها القوات العسكرية المالية، نتيجة الضغط الشديد للحركة الوطنية بقيادة القائد العسكري "محمد آغ نجم"، وهذا رغم الدعم اللوجستي، وعمليات الإنزال والإسقاط الجوي العسكري التي قامت بها القوات الأمريكية والكندية (10) لصالح قوات الدفاع المالية.

لقد أدت الهزائم المتتالية للقوات الحكومية المالية، ونجاح الحركة في السيطرة على معظم الأقاليم الشمالية لمالي، إلى بروز حالة من الاستياء بين صفوف الجيش المالي، دفعت بالضابط "أمادو سانوجو" بالقيام بانقلاب عسكري ناجح ضد الرئيس "أمادو توماني توري" في 22 مارس 2012، بحجة فشله في الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي المالية؛ هذا الفشل الذي انعكس من خلال قيام الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير الأزواد في 6 أبريل 2012 بالاعلان عن استقلال (انفصال) الأزواد عن مالي، بعد انسحاب الجيش المالي منها، وتشمل دولة الأزواد معظم الأقاليم الشمالية بدءا من "تمبكتو"، "كيدال"، "غاو"، وجزء من مدينة "موبتي"، وتشكل دولة الطوارق في شمال مالي نحو 60% من مساحة مالي الإجمالية، تحدها بوركينا فاسو جنوبا، وموريتانيا من الشمال الغربي، والجزائر من الشمال، والشمال الشرقي، والنيجر من الشرق، والجنوب الشرقي، ومالي من الجنوب الغربي.

وأمام هذا الوضع، سارعت الحكومة المالية (المركزي) إلى احتواء الوضع في الأقاليم الشمالية، من خلال تبني إستراتيجية أمنية تقوم على الاتفاق مع مجموعة الإكواس (11) على مشروع خطة يستهدف نشر قوات افريقية قوامها 3300 جندي، ومقر قيادتها العسكرية في العاصمة "باماكو"، ودخل هذا الاتفاق الذي كان في العاصمة الايفوارية "أبيدجان" حيز التطبيق في منتصف ديسمبر 2012، وأطلق على عملية التدخل العسكري اسم "البعثة الدولية لدعم مالي بقيادة افريقية".

في المقابل، لم تكن الجزائر متحمسة للمقاربة الأمنية لحل الأزمة في شمال مالي، لأن التدخل العسكري سيؤدي (حسب المنظور الجزائري) إلى تزايد تدفق عدد الفارين (الهاربين) من جحيم المعارك في شمال مالي إلى دول الجوار ، وهذا ما سيزيد الضغوط على هذه الدول، فالحدود المالية الجزائرية تبلغ 1376 كلم، وهذا ما يجعل تأثر الجزائر بما يحدث بشمال مالي كبيرا، خصوصا في ظل تواجد حركات إرهابية ناشطة في شمال مالي، وعليه، فالتدخل العسكري الأجنبي سيجبر هذه الجماعات الإرهابية على التحرك والانتقال إلى دول الميدان المتمثلة في النيجر، الجزائر، موريتانيا، خصوصا مع شساعة الحدود الممتدة، والتي يصعب من خلالها



التحكم ورصد التحركات الإرهابية، وهذا ما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

ومن هذا المنطلق، كانت المقاربة الجزائرية تقوم على ضرورة تسوية النزاع التارقي في شمال مالي عبر الحل السياسي القائم على الحوار والتفاوض السلمي مع الطوارق، وهذا ما تجسد من خلال حرص الحكومة الجزائرية على التوسط بين الحكومة المركزية المالية، والجماعات التارقية المتشددة في شمال مالي، خصوصا بعد انقلاب مارس 2012، الذي انعكس عنه قيام جماعة التوحيد والجهاد بعملية اختطاف ناجحة لسبعة دبلوماسيين جزائريين بمدينة "غاو" شمال مالي، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى فتح قنوات اتصال مع بعض الجماعات المسلحة (المعتدلة)، وفعلا نجحت الحكومة الجزائرية في رعاية حوار بين جماعة أنصار الدين (12) والحكومة المالية في الجزائر العاصمة.

لكن التوجه الجزائري القائم على ضرورة العمل على إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة التارقية في شمال مالي اصطدم بإصرار القوى الدولية الفاعلة على اعتماد الخيار الأمني العسكري لحل الأزمة المالية، مما لا يدع أي مجال للحل السلمي، خصوصا بعدما تباينت مواقف دول الميدان، ففي الوقت الذي حذرت الجزائر وموريتانيا من تداعيات الدخول في المستنقع العسكري في شمال مالي، كانت الحكومة المركزية في مالي والنيجر من أشد المتحمسين لخيار الحسم العسكري؛ هذا الاختلاف بين دول الاقليم في وضع تصورات أمنية وسياسية مشتركة لحل الأزمة تزامن مع بداية زحف وتوغل الحركات المتشددة باتجاه العاصمة "باماكو" جنوبا، الأمر الذي كان بمثابة تمهيدا للتدخل العسكري الفرنسي في مالي في 11 جانفي 2013، وهذا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2985 الذي يقضي بضرورة التدخل العسكري (الإنساني) الفرنسي تحت ذريعة حماية العاصمة "باماكو"، وسكانها، والمؤسسات الوطنية والأجنبية الرسمية من خطر المتمردين الطوارق، وكذا العمل على إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية (الجيش) المالية ومساعدتها في عملية إعادة ضبط الأوضاع الأمنية في البلاد. تداعيات أزمة الطوارق على الجوار الإقليمي والأمن الدولي:

تعتبر منطقة الصحراء الكبرى منطقة محاطة بحزام من الأزمات الداخلية وبؤر التوتر في جنوب الصحراء، وبالتالي فهي تقع ضمن بيئة تتميز بعدم الاستقرار الأمني الأمر الذي يجعل من إمكانية انتقال التهديدات والتحديات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، انتشار الأمراض والأوبئة...) كبيرة جدا، خصوصا في ظل حالة الانكشاف الأمني الرهيب التي تعرفه



المنطقة الصحراوية، بحكم طبيعتها الجغرافية الوعرة التي تصعب من مهمة ضبط الحدود، ومراقبة التهديدات الصاعدة من جنوب الصحراء.

ومنه، تصبح ظاهرة انتقال عدوى الأزمات من مناطق الجوار الإقليمي، إلى منطقة الصحراء الكبرى ظاهرة منتشرة، بحكم تشابه ظروف النشأة التاريخية لدول الساحل الإفريقي، وكذا تشابه الواقع السوسيو-سياسي الهش لهذه الدول التي تعاني من العجز الأمني، والفساد المؤسساتي، ما يفتح المجال أمام تنامي الأدوار غير التقليدية لبعض الفواعل غير الدولانية مثل: الجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة التي أصبحت تستثمر في النزاعات والأزمات الداخلية لمنطقة الساحل الإفريقي، من خلال نسج علاقات مع قادة وزعماء الحركات الأروادية (التارقية) المسلحة في مالي والنيجر غير الراضية عن مسار المفاوضات السلمية مع حكوماتها، وغير راضية أيضا عن طبيعة الوساطة الجزائرية ودورها فيها، حيث تعتبر الحركات الأروادية الموقف الجزائري متحيزًا لحكومات مالي والنيجر.

أ. تنامي الظاهرة الإرهابية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي:

لقد تحولت منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي إلى ملاذ لمختلف التشكيلات الإرهابية المتطرفة، خاصة في ظل نقل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عملياته إلى هاته المنطقة (نظرا لحالة الفراغ الأمني التي تعيشه) هروبا من الحصار الأمني المفروض شمالا من طرف القوات العسكرية المالية التي استعانت بالدعم العسكري اللوجستي الأمريكي في إطار حربها على الإرهاب من اجل القضاء على "التمرد الإرهابي" الذي قامت به الحركات الأروادية "الإرهابية" في الأقاليم الشمالية لمالي، الأمر الذي يفتح المجال لإمكانية قيام علاقات أو تحالفات بين الحركات الأروادية، والتشكيلات المسلحة المتطرفة (الإرهابية)، وجماعات الجريمة المنظمة التي تنشط ضمن النطاق الإقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي، ومن أبرز التنظيمات الإرهابية التي تعزز نشاطها في ظل أزمة الطوارق في شمال مالي، وأضحت رقما مهما في المعادلة الأمنية في مالي نذكر ما يلي:

1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) (GSPC)

لقد خرجت الجماعة السلفية للدعوة والقتال من رحم "الجماعة الإسلامية الجزائرية GIA" في سنة 1998، أسسها حسان خطاب المدعو أبو حمزة مع مجموعة ممن أخذوا على الجماعة الإسلامية "منهجها التكفيري، وظل يتزعمها إلى غاية انسحابه في سنة 2003، أين استخلفه "نبيل صحراوي (13) " المدعو إبراهيم مصطفى الذي ترأس الجماعة السلفية للدعوة والقتال،



والذي قام في 11 سبتمبر 2003 (في الذكرى الثانية لهجمات سبتمبر) بتقديم الولاء لتنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن".

بقي نبيل صحراوي أميراً على الجماعة السلفية حتى قُتل في 20 جوان 2004 ، رفقة أربعة من رفاقه، وذلك في كمين للجيش الجزائري (في تبادل لإطلاق النار) في منطقة القصر ببجاية (14) ، وأوصى قبل موته بأن تكون الإمارة من بعده "لعبد المالك درودكال (15)" المدعو "أبو مصعب عبد الودود"؛ وفي 2004 انتقلت إمارة الجماعة إلى عبد المالك درودكال، الذي أعلن في 24 جانفي 2007 عن دخوله في تنظيم قاعدة الجهاد، وتغير اسم تنظيمه من "الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (16)" ؛ وفي 24 جانفي 2007، أعلن "تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال" رسمياً انتماءه إلى "تنظيم القاعدة" بزعامة أسامة بن لادن، الذي كان يطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي، والساحل الإفريقي، والتنسيق فيما بينها، ويعدّ هذا الانضمام بمثابة إعلان رسمي لما يمكن وصفه ب"أقلمة نشاط القاعدة(17)" كما تم تغيير اسم التنظيم من "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" كنتيجة لتوسع نشاطات (العمليات الميدانية)، وكذا تطور أشكال التقارب الإيديولوجي والميداني بين مختلف التنظيمات الإرهابية (المتطرفة) في المنطقة.

أولويات (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) في منطقة الساحل الإفريقي:
تحقيق الصدى الاعلامي:

لقد كان يسعى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى إثبات وجوده، وفرض نفسه كفاعل أساسي في اللعبة الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي، وإعطاء الانطباع بأنه فرع "القاعدة تنظيم القاعدة الأم (المركزي)" الذي يمتد إلى عمق الشمال الإفريقي.

البحث عن الشرعية في منطقة شمال إفريقيا: (18)

لقد حرص "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على توسيع دائرة نشاطاته المسلحة، من خلال توغله جنوباً في العمق الصحراوي لمنطقة الساحل الإفريقي، حيث عرف نشاط التنظيم تصاعداً ملحوظاً خاصة بعد تعيين قائد جديد للمنطقة التاسعة (الصحراء) (19) المدعو "يحيى جوادي (20)" المكّى ب"أبو عمار"، والذي تم تكليفه بمجموعة من المهام



تستهدف إعادة بعث نشاطات التنظيم في هته المنطقة. وترك الانطباع بأن التنظيم قادر على أقلمة نشاطاته (21).

الانخراط في ترجمة الإستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة (الأم) المركزي:

يستهدف "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على استقطاب المقاتلين من مختلف دول الساحل الإفريقي، ويأخذ التنظيم على عاتقه مهمة تكوينهم وتدريبهم في منطقة الصحراء الكبرى الجزائرية، وإرسال بعض من المجندين (الجهاديين) إلى العراق، حيث بلغ عدد المجندين الأجانب في صفوف التنظيم في 2007 أكثر من 75 ألف مجند، أغلبهم ينحدرون من دول: المغرب، تونس، ليبيا، مالي، موريتانيا والنيجر. (22)

التخطيط لإقامة قاعدة خلفية (كبرى) للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي (23)

لقد تمكنت المصالح الأمنية الجزائرية من اكتشاف لقاء سري في أوائل 2009، جمع بين ممثلين عن "حركة الشباب المجاهدين الصومالية" والإرهابي "يحيى جوادي المدعو أبو عمار" في منطقة فوغاس بشمال مالي، حيث تناول اللقاء سبل (طرق) نقل وتهريب بعض أنواع الأسلحة الأكثر تطورا إلى معاقل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في منطقة الساحل الإفريقي، وكذا إمداد التنظيم بمقاتلين صوماليين، خاصة في ظل حاجة التنظيم لتنشيط عمليات تهريب الأسلحة من الصومال الذي يعتبر أحد أكثر مناطق العالم نشاطا في مجال تجارة السلاح غير الشرعية.

كل هاته التطورات التي طرأت على نشاط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، جاءت بإيعاز من القيادة المركزية (الأم) لتنظيم القاعدة في باكستان، الذي أمر أتباعه بتوجيه نشاط الجماعات الإرهابية المنضوية تحت لواء "إمارة الصحراء" إلى جبال تشاد، والتسلل إلى إقليم دارفور في السودان، وهذا تحضيرا لإطلاق "إمارة إفريقيا لتنظيم القاعدة".

لقد شجع الانتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي التي أصبحت متواجدة على طول الشريط الساحلي الصحراوي، بالإضافة إلى التواطؤ الرسمي للحكومات الغربية، وبعض حكومات دول الساحل الإفريقي (مالي، ليبيا...)، من خلال دفع الفدية للاختطاف (الجماعات الإرهابية)، على تنامي نشاطات التنظيمات الإرهابية، وتنظيمات الإجرام المنظم العابرة للحدود في المنطقة. خاصة وأن عمليات الاختطاف وقّرت موارد مالية ضخمة لهته التنظيمات الإرهابية بلغت بين 40 و65 مليون دولار استغلّتها في تجهيز نفسها عسكريا من خلال اقتناء أسلحة، وعربات، ومعدات عسكرية لوجستية متطورة، بالتنسيق والتعاون مع عصابات تجارة وتهريب



الأسلحة التي تصاعدت وتيرة نشاطها في المنطقة بعد انهيار النظام الليبي بقيادة الزعيم القذافي في أوائل 2011، وسقوط مخازن الأسلحة اللبية في أيدي الجماعات المتشددة، وعصابات تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي.

كل هاته العوامل سمحت بتحول تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى رقم (لاعب) سياسي وعسكري استراتيجي في المعادلة الجيو أمنية في الساحل الإفريقي، هذا مقابل زيادة معدلات الضعف والتفكك المؤسسي للأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي، وكذا ضعف الولاء والانضباط داخل المؤسسة العسكرية (على غرار مالي التي تعاني خلاا وظيفيا شديدا)، زادت الأزمات الاقتصادية المزمنة، وموجات الجفاف التي عصفت بالمنطقة في 2012، وبالأخص في مالي والنيجر، اللتان تعتبران الحلقتان الأضعف في منطقة الساحل، والأكثر عرضة للتحديات (التهديدات) الأمنية التي تمارسها مختلف التنظيمات الإرهابية المسلحة في المنطقة.

انفصال "المختار بلمختار" عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: (24)

لقد ظل مختار بلمختار (بلعور) طوال نشاطه القتالي بعيدا عن الأضواء إلى غاية أواخر 2012، أين برزت خلافات بينه وبين زعيم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" "عبد المالك درودكال (أبو مصعب عبد الودود)" الذي سعى إلى تحييد (تنحية وعزل) بلمختار من قيادة تنظيم إمارة الصحراء (كتيبة الملتهمين)، لكنه عجز في العديد من المرات، نظرا للتأثير والنفوذ الكبير الذي يتمتع به قائد كتبية الملتهمين ميدانيا، ومع قبائل شمال مالي المؤيدة للفكر الجهادي التكفيري.

أعلن بلمختار عن انشقاقه (هو وأفراد كتبية الملتهمين) عن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وتأسيس "كتيبة الموقعون بالدم" مطلع ديسمبر 2012، بعد خلافات حادة مع "عبد المالك درودكال (أبو مصعب عبد الودود)" حيث أشار آنذاك إلى أن هدفها هو معاقبة من يشارك أو يخطط للحرب ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي، في إشارة إلى إعلان التدخل الفرنسي في شمال مالي، وتقديم المساعدات المادية واللوجستية من أجل القضاء على التنظيمات المسلحة في الساحل الإفريقي، حيث قال "مختار بلمختار" في إعلان تأسيس الكتبية الجديدة، موجها الخطاب إلى دول المنطقة: "سنرد بكل قوة، وستكون لنا كلمتنا معكم، ووعده منا سننازلكم في عقر دياركم، وستذوقون حر الجراح في دياركم، وسنتعرض لمصالحكم؛" هذا التهديد جسده "بلعور (مختار بلمختار) في 16 يناير 2013 حين اقتحم أعضاء في جماعة



"الموقعون بالدم" "مجمع" "أن أمناس الغازي" في الجزائر (1300 كلم عن العاصمة) واحتجزوا مئات العمال الجزائريين والأجانب كرد على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبعد ثلاثة أيام من عملية الاحتجاز شن الجيش الجزائري هجوماً لتحرير الرهائن، أسفر عن مقتل 44 عاملاً من 10 جنسيات مختلفة، إضافة إلى مقتل 29 مسلحاً.
حركة أنصار الدين (25):

حركة "أنصار الدين" هي حركة جهادية مسلحة في شمال مالي، توصف بأنها أكبر التنظيمات المسلحة في إقليم أزواد، تقول إنها تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، والحصول على حكم ذاتي موسع للإقليم، تأسست الحركة في ديسمبر 2011، في مدينة كيدال بشمال مالي، بزعامة "إياد أغ غالي" أحد قادة الطوارق التاريخيين، ممن خاض القتال ضد حكومة مالي في تسعينيات القرن الماضي مع "الحركة الشعبية لتحرير أزواد.

فبعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق عام 1992، عمل "إياد أغ غالي" قنصلاً عاماً لجمهورية مالي في جدة بالمملكة العربية السعودية، لكنه عاد إلى أزواد، واتخذ من سلسلة جبال "اغارغا" مقراً له، وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق، ليكوّن نواة تنظيمه الجديد "حركة أنصار الدين". وتداعى إليه الآلاف من أبناء قبيلته الأيفوغاس التي ينتهي إليها، وبعض المقاتلين من قبائل طوارقية أخرى، فيما بدى واضحاً انه استثمار لمكانته الاجتماعية، شرع في الثورة المسلحة في إقليم أزواد، فجاءت الاستجابة لدعوة "إياد أغ غالي" مزدوجة، حيث تلّبي البعد القبلي والقومي الانفصالي لدى الطوارق، وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة في المنطقة.

كما طالبت الحركة في بداية عام 2013 بتطبيق الشريعة الإسلامية، في كل أنحاء شمال البلاد، وشددت على أنه "شرط غير قابل للتفاوض"؛ في المقابل، شكل الدفاع عن هوية الطوارق والشريعة الإسلامية محور البرنامج السياسي للحركة الذي سلمه وفدها في 01 يناير 2013 إلى الرئيس البوركييني الذي اضطلع بدور الوسيط في أزمة مالي، بتفويض من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وعلى عكس "حركة تحرير أزواد"، لا تطالب حركة "أنصار الدين" باستقلال شمال مالي، وتكتفي بالمطالبة بحكم ذاتي موسع في إطار الدولة المالية على أن ينص في الدستور على الطابع الإسلامي للبلاد، لأن 95% من الشعب المالي مسلمون (26).
حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (ومالي):



هي حركة "جهادية" منبثقة (منفصلة) عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، معظم عناصرها من عرب الأزواد، تأسست في أكتوبر 2011 بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بعد رفضه تشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب في الأزواد على غرار "سرية الأنصار" التابعة للتنظيم، والتي تضم في عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق.

وعليه، فحركة التوحيد والجهاد هي نسخة مكررة من حركة أنصار الذين الطوارقية (التارقية) (27)، كما توصف هذه الجماعة (الحركة) بأنها الجماعة الإرهابية الأكثر نفوذاً، وإثارة للربح في شمال مالي، وأنها مسلحة وممولة جيداً نظراً للكمية الكبيرة من الأسلحة الثقيلة التي استولت عليها بعد سقوط نظام العقيد القذافي بليبيا (28)؛ أما فيما يخص التوجه الأيديولوجي، فحركة التوحيد والجهاد تتبنى التوجه السلفي الجهادي، وتتركز أهدافها في نشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا، بدل الاكتفاء بمنطقة الساحل الإفريقي.

كما أعلنت حركة التوحيد والجهاد مسؤوليتها عن اختطاف ثلاثة رهائن أوروبيين (إيطالي وإسبانيين) من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف (جنوب غرب الجزائر) في أكتوبر 2011، وسبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة "غاو" في شمال مالي في أبريل 2012، وقالت تقارير إن الحركة طلبت 30 مليون أورو مقابل إطلاق سراح الرهائن الأوروبيين، و15 مليون أورو لإطلاق سراح الدبلوماسيين الجزائريين، وأعلنت عن إعدام دبلوماسي جزائري بعد رفض السلطات الجزائرية التفاوض مع الحركة، والإفراج عن مجموعة من الإسلاميين المعتقلين لديها، ودفع الفدية المقدرة بـ 15 مليون أورو، كما تطالب الحركة نفسها بإطلاق سراح اثنين من سكان الصحراء الغربية تم اعتقالهم من قبل القوات الموريتانية، كما تبنت جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في 03 مارس 2012 عملية انتحارية استهدفت مقراً للدرك الوطني الجزائري بتمنراست.(29)

يقود حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" القيادي البارز في "مجموعة الأنصار" (القبليّة) "سلطان ولد باي"، وأحد الناشطين العرب السابقين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومعه القيادي "حمادة ولد محمد الخيري" (30) "المكتّى ب" أبو القعقاع" وهو أحد الناشطين الموريتانيين السابقين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي يتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة، وانضم لهم العشرات من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية من أزواد.



تأسيس جماعة (حركة) المرابطون، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الساحل الإفريقي:

بعد إعلان مجلس الأمن قراره بالتدخل العسكري في شمال مالي سنة 2013، قررت المجموعة المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يقودها مختار بلمختار و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" بقيادة "أحمد ولد العامر المكني أحمد التلمسي (31)" (نسبة إلى منطقة تلمسي في شمال مالي) توحيد صفوفهما في 21 أغسطس 2013؛ وفي بيان صادر عن هاتين المنظمتين الجهاديتين قالت كتيبة "الملثمون" (الموقعون بالدم) وحركة "التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، إنهما "قررنا توحيد صفوفهما في حركة واحدة تسمى "المرابطون" لتحقيق وحدة المسلمين من النيل إلى المحيط الأطلسي؛ وجددت الحركتان الإرهابيتان المندمجتان تحت اسم "جماعة المرابطون في مالي" الإشادة بفكر وعقيدة تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

في المقابل، أتفقا زعيما "جماعة الملثمون" المختار بلمختار و"جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" أحمد ولد العامر المكني أحمد التلمسي، على ألا يتولى أي منهما قيادات التنظيم الجديد في المرحلة الأولى، وبعد حوار داخلي استقر رأيهما على اختيار المصري "أبو بكر المهاجر" أميراً للتنظيم الجديد، بيد أن رئيس اللجنة الشرعية لجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا "حماد ولد محمد الخير المكني بأبي القعقاع"، رفض حينها مبايعة "أبو بكر المهاجر"، وأزره في ذلك الموقف رئيس مجلس شورى التنظيم عدنان "أبو الوليد الصحراوي"، لكن هذا الأخير تراجع عن موقفه وقبل بيعة "المهاجر" وعين عضواً في مجلس شورى التنظيم الجديد، بينما رفض "حماد" البيعة وترك التنظيم نهائياً؛ وبعد أشهر قتل "أبو بكر المصري" في أبريل 2014، فاختر مجلس الشورى "أحمد ولد العامر (التلمسي)" أميراً جديداً للتنظيم، ويقول أنصار "بلمختار" إن بيعة التلمسي تمت بعد رفض "بلمختار" عرضاً من مجلس الشورى بمبايعته أميراً للتنظيم.

وفي نهاية عام 2014 تمكنت القوات الفرنسية من اغتيال التلمسي، لكن عشية مقتل أحمد التلمسي كان مختار بلمختار موجوداً خارج منطقة أزواد، مع عناصر من مجلس الشورى، فسارع أبو الوليد الصحراوي إلى أخذ البيعة من أعضاء الشورى الموجودين معه في شمال مالي، وأعلن نفسه أميراً للتنظيم؛ وهنا بدأت حالة الاستقطاب الثنائي من جديد داخل صفوف التنظيم بين فريق "الملثمون" و"حركة التوحيد والجهاد"، حيث قد رفض بلمختار



ومن معه من عناصر "جماعة المثلثون" "إمارة الصحراوي"، واعتبروا أنها غير شرعية، وأن "الصحراوي" ما يزال شابا، تنقصه الحنكة والتجربة الكافية، فضلا عن أن مدرسته الفكرية والإيديولوجية لا تلائم نهج التنظيم، وتميل إلى التشدد والتهور، أما أبو الوليد الصحراوي فقد تمسك هو ومن يؤيده من عناصر التوحيد والجهاد ببيعته أميرا للتنظيم، وبدأ في تسيير شؤون التنظيم انطلاقا من موقعه الجديد، لكن الطرفين أبقيا على هذا الخلاف الداخلي في أوساطهما دون أن يخرج إلى العلن لمدة خمسة أشهر كاملة؛ في هته الأثناء كان مختار بلمختار قد أجرى اتصالات ومشاورات مع قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" تهدف إلى دمج تنظيم "المرابطون" في القاعدة من جديد، فسارع أبو الوليد الصحراوي إلى القيام بخطوة اعتبرها قطعاً نهائياً للطريق على ذلك الاندماج المحتمل من خلال إعلان "تنظيم المرابطون" عن بيعته تنظيم الدولة الإسلامية، وخليفتها "أبو بكر البغدادي"، وإعلان ثاني ينفي فيه صلة تنظيمه "جماعة المرابطون" بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(32).

سارع "مختار بلمختار" إلى الطعن في شرعية بيعته الصحراوي للدولة الإسلامية، وأكد أنها لا تمثل مجلس الشورى، وتخالف النصوص التنظيمية للجماعة، حيث أعلن تنظيم "المرابطون" (الذي ينشط شمال مالي والصحراء الكبرى) عزل الأمير "أبو الوليد الصحراوي"، وتنصيب المختار بلمختار أميرا جديدا، كما أعلن تبرؤه من تنظيم الدولة الإسلامية، في بيان قال فيه أنه يتمسك ببيعته تنظيم القاعدة، ويتشبه بمنهج زعيمه ومؤسسه أسامة بن لادن "منهج أهل السنة والجماعة بعيدا عن الغلو والإرجاء"، والتبرؤ من تنظيم الدولة الإسلامية، واصفا تصرفاته بالمخالفات الشرعية.

2.ب. تنامي نشاط مجموعات الإجرام المنظم في منطقة الساحل والصحراء الكبرى:

تتميز ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي بالعمق والغموض وصعوبة الفهم، ذلك لارتباطها في كثير من الأحيان بالنخب السياسية المحلية في المنطقة، وكذا صلة قادة عصابات الشبكات الإجرامية مع قوى سياسية فاعلة ونافذة في سلطة صنع القرار في دول الساحل الإفريقي؛ فمن الناحية التاريخية تعود جذور ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي إلى "ظاهرة الوسيط" الذي كان يربط بين الشركات الاحتكارية الاستعمارية، والتجار المحليين، حيث تنامي نشاط هته التجارة غير المشروعة بعد الحرب العالمية الثانية؛ وبعد مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي واجهت الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي أزمات اقتصادية حادة في ظل التطاحن (الصراعات) الإثني والعرقى، كانعكاس لفشل



نموذج الدولة (الوطنية) في تسيير الأزمات السوسيو-اقتصادية، إضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة في هته الدول، الأمر الذي نتجت عنه مجموعة من الانقلابات في مالي، النيجر، وغيرها من دول المنطقة. وزادت تفاقمت هته الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة (33).

وكنتيجة لهته الأزمات، كسدت الزراعة (التي تعتبر القطاع الإنتاجي الأهم لدول الساحل الإفريقي) وأغلقت المصانع (القليلة) نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار المواد (الطاقوية) الأولية في ثمانينيات القرن الماضي الأمر الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تحكمت في التجارة غير الرسمية (غير الشرعية) حيث هيمنت على قطاعات بأكملها.

كما تحالفت المجموعات الإثنية والقبلية في شكل مؤسسات غير وطنية (أضعفت الطابع الوطني القومي للدولة)، وقامت بتوسيع نشاطاتها التجارية خارج الحدود الوطنية لدول الساحل، حيث استغلّت الفشل الاقتصادي للدولة، ودعمت نشاطاتها، من خلال تشكيل "كارتل"، حاولت دول المنطقة الحد من نشاطه (الكارتل) من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية، لكنها زادت الأمور سوءا وتعقيدا؛ فمثلا فرض الرسوم الجمركية (الضريبية) مع الخارج، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية محليا (خصوصا الزراعية والطاقوية منها) قابله تزايد عدد الأسواق غير الرسمية (الموازية) التي تباع بأسعار أقل، مثل البازين في الجزائر، أين أضحت الاقتصاديات الموازية (غير الشرعية) التي تهيمن عليها الشبكات الإجرامية (شبكات التهريب) تنافس اقتصاديات الدول المتاخمة للحدود الجزائرية في المنطقة (34).

في هذا السياق، تأخذ الجريمة المنظمة العابرة للحدود عدة أشكال تكررّ دور شبكات الإجرام المنظم في ظل ديناميكيات الصراع في منطقة الصحراء الكبرى والساحل، ومن أبرز هته الأشكال نذكر:

تجارة (تهريب) المخدرات:

يقول الباحث السياسي "جون ميشان لوبوتان": "إن إفريقيا هي الهدف الجديد لتجار المخدرات...إنها الآن منطقة الترانزيت الأولى في العالم وهي تتحول تدريجيا إلى منطقة استهلاك" (35)

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات التي تعرف نموا وتفاقما سريعا، خاصة بعد تحول منطقة الصحراء الكبرى إلى مركز عبور للمخدرات الصلبة مثل: الكوكايين، الهيروين ولكراك... من أمريكا اللاتينية مرورا بالساحل الإفريقي، ومنطقة



المغرب العربي، وصولاً إلى القارة الأوروبية (36) ، وفي هذا السياق، أعلن تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 2014، أن عصابات المخدرات في أميركا اللاتينية عقدت اتفاقات مع شركاء محليين في دول غرب إفريقيا، من أجل تحويل المنطقة إلى معبر رئيسي لشحنات المخدرات المتوجهة إلى أوروبا.

هنالك عدة طرق متنوعة ومختلفة في منطقة الساحل الإفريقي (ومنطقة الصحراء الكبرى) لنقل (وتهريب) المخدرات نحو أوروبا، حيث يتم نقل مادة الكوكايين من المراكز الساحلية عبر غينيا وموريتانيا براً إلى شمال مالي، من هنالك يتم توزيعها إلى المغرب، الجزائر، ليبيا (عبر الصحراء الجزائرية جنوباً، وشمال النيجر باتجاه ليبيا)، حيث كشفت عدة تقارير (دولية وأمنية) عن استخدام الطائرات في نقل شحنات الكوكايين إلى شمال مالي.

فلقد أظهر ضبط طنين من صمغ الحشيش قبالة نوادييو (غرب موريتانيا) في جانفي 2012، و3.6 طن في "تمبيرا" (شرق موريتانيا) في ماي 2012، أن هذه التجارة تزدهر. ولا يبدو أن عدم الاستقرار في ليبيا والصراع في شمال مالي قد عطلّ هذا الطريق، حيث تم ضبط 4 أطنان من صمغ الحشيش في طرابلس في ماي 2012، ما يشير إلى أن المدينة أصبحت مركزاً رئيساً لتجارته.(37)

كما أكدت بعض التقارير استخدام طائرات صغيرة لنقل شحنات الكوكايين نحو شمال مالي، تحضيراً لهريبه إلى الضفة الأخرى (أوروبا)؛ لكن في المقابل، تراجعت عمليات تهريب المخدرات (الكوكايين) منذ اندلاع الصراع في شمال مالي، وانهار نظام العقيد القذافي، حيث تراجعت معدلات تدفق المخدرات من غرب إفريقيا، لأن الطرق البرية تعتمد على المراكز في الدول الساحلية.

في سياق متصل، عرف تدفق "صمغ الحشيش (القنب الهندي أو الكيف المعالج)" نشاطاً مستمراً وامتزاجاً باتجاه ليبيا، ومصر، والجزيرة العربية، فقد قدّر مكتب الأمم المتحدة المتخصص في مكافحة المخدرات والجريمة كمية إنتاج المملكة المغربية التي تحتل المراكز الأولى عالمياً في زراعة (وتجارة) المخدرات بـ 877 طنّاً في سنة 2008.

التجارة غير الشرعية (تهريب) في الأسلحة:

يحتل الساحل الإفريقي المرتبة الثانية عالمياً ضمن قائمة أكبر أسواق العالم في التجارة غير الشرعية، فعدد الأسلحة المتداولة في هذه المنطقة من القارة يفوق ثمانية ملايين قطعة سلاح.(38)



إن ما يزيد من خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة، هو الطابع القبلي والإثني المشكل لدول الساحل الإفريقي، مع وجود النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول هته المنطقة، على غرار تمرد الطوارق في النيجر، ومالي، ومشكلة دارفور في السودان، وعدم الاستقرار في تشاد، وموريتانيا، ونيجيريا، وساحل العاج، وسيراليون.(39)

كما تعتبر هته التجارة غير الشرعية للأسلحة، من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في الساحل، والذي يضمن بدوره الحماية، ويقوم بشراء هته الأسلحة، على غرار ما فعله عمار صايفي الذي اشترى السلاح من مالي بعد اختطافه للسياح الألمان، وحصوله على فدية بأكثر من خمسة ملايين أورو.

كما يرى الباحثون في مجال مراقبة الأسلحة بأن هته الأخيرة ليست دائما السبب الرئيسي للنزاعات في القارة، بل المغذي الحقيقي لها، وتجعلها أكثر دموية وحد مكلفة فأكثر من خمسة عشر مليار دولار در كل سنة في إفريقيا على الحروب، وهو إهدار ظالم للموارد مقارنة مع احتياجات القارة إلى المساعدات والتنمية الاجتماعية.(40)

أما فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فهي كالآتي:(41) المحور الأول: من خلال دول غرب إفريقيا عبر غينيا وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون المحور الثاني: دول شرق إفريقيا عبر السودان والصومال وإثيوبيا وهي المحاور الكبرى والرئيسية للتجارة غير المشروعة للأسلحة ثم تنتشر وتتوزع في دول الساحل. بالإضافة إلى هذا، يوجد مصدر آخر هو الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تريد التخلص من مخزونها القديم أو المستعمل، ببيعها للمعارضة، وتبرز في هذا دولة مالي، والنيجر، وتشاد إلى درجة أن أصبحت معها الأسلحة تباع على المكشوف في الأسواق من طرف بعض الجنود للحصول على الأموال.

لقد أدى ضعف الأجهزة الأمنية لدول الساحل الأفريقي، وعدم قدرتها عن مراقبة حدودها الشاسعة، وعجزها عن حماية مواطنيها، إلى انتشار السلاح بين المواطنين للدفاع عن أنفسهم من عصابات الجريمة المنظمة، والشبكات الإرهابية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 40% من الأسلحة الخفيفة هي بأيدي المدنيين، وهو ما يشكل تهديدا ضمنيا للأمن الإنساني من جهة أخرى.

خاتمة:



لقد شجّع ضعف نموذج بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي على صعود فواعل غير دولاتية، تحركت لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي التي خلفه الضعف والعجز الدولاتي، خصوصاً في المناطق الحدودية التي تمّ اختراقها بشكل كبير من قبل مختلف المجموعات والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى التهديدات النابعة من مجموعات الاجرام المنظم التي تنشط في التجارة غير الشرعية، وكذا موجات الهجرة غير الشرعية، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر، وأصبحت تهدد تماسك النسيج المجتمعي لدول الساحل الإفريقي. كل هته المتغيرات، ساهمت في تعميق وتعقيد المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي، وهذا ما يستدعي ضرورة وضع مقاربات واستراتيجيات أمنية إقليمية ودولية، يمكن من خلالها تحقيق معادلة أمنية ناجعة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، انطلاقاً من وضع مجموعة من الآليات والتدابير السياسية، الاقتصادية، الأمنية والتنموية التي تستهدف تغيير الواقع السوسيو مجتمعي لمنطقة الساحل الإفريقي.

الهوامش:

- 1- لقد تم ترسيم الحدود الإفريقية بين القوى الاستعمارية بهذا الشكل بطريقة عمدية في مؤتمر برلين 1884، وهذا من اجل الجبلولة دون إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية في هذه الدول والإبقاء على هشاشة الدولة بشكل يكرس الهيمنة الغربية ويضمن المصالح الغربية في هذه الدول.
- 2- فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة: 2005)، ص.87.
- 3- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية - انكسار دائم أم انحصار مؤقت، ط1، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2005)، ص.89.
- 4- Madibo Keita, la résolution du conflit touerg au Mali et au Niger, groupe de recherche sur les interventions du paix dans les conflits intra-étatiques, GPRPC, Canada, juillet 2006.P.08
- 5- Mehdi ,Tadje "sécurité et stabilité au Sahel Africain, Collège de Défense du NATO, occasionnel .paper N°.19, Décembre 2006, pp.1-72
- 6- مشروع المنظمة المشتركة للمناطق (الأقاليم) الصحراوية: هو مشروع أنشئ بموجب القانون الفرنسي رقم (27-7-57 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1957، ونشر في الجريدة الرسمية يوم 12 جانفي 1957)، حيث تمثلت الأهداف المعلنة لهذا المشروع في العمل على تشجيع التدابير التي من شأنها تحسين المستويات المعيشية لسكان المنطقة الصحراوية، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هته المنطقة؛ في حين كان الهدف من تأسيس هذا المشروع (O CRS) إغراء الطوارق بإقامة بنية (كيان) سياسية عرقية (إثنية) تقوم على أسس وقوانين تدعم سياسات الهيمنة الكولونيالية الفرنسية في المنطقة الصحراوية، من خلال غرس الأفكار التي تؤسس للعصبية الإثنية (العرقية)
- 7- André Salifou, La Question des Touarègue au Niger (Paris: Karthala, 1993), pp.69,70



8- تعتبر المناطق الشمالية مناطق هامشية قليلة السكان والواسعة جغرافيا، وتشكل ثلثي مساحة البلاد، وتمثل 10% من إجمالي سكان مالي

9- الطوارق الذين كانوا متواجدين في ليبيا انتقلوا إليها عام 1963 بعد أن فروا من قمع الحكومة المالية آنذاك، وخدموا في قوة القذافي الإفريقية التي أنشأت عام 1972 ومنهم من التحق بعد موجة الجفاف التي حدثت سنة 1984، حيث شكل هؤلاء الطوارق العائدون النواة الأساسية التي قامت بتمرد 2012.

10- تجدر الإشارة الى أن القوات الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) والقيادة الكندية قامت بتنسيق سياستهما في إفريقيا لسنة 2012، فهما يصنفان دولة مالي ضمن الدول الإستراتيجية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

11- الإكواس: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO اختصارا ل: Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest، وبالانجليزية ECOWAS اختصارا ل: Economic Community of West African States، وهي منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة غرب إفريقيا؛ تأسست في سنة 1975 ويقع مقرها في العاصمة "أبوجا" بنيجيريا، وكانت موريتانيا عضو في هذه المنظمة ولكنها انسحبت منها في ديسمبر 2000، وتتكون منظمة الإكواس من 15 عضوا هي كالتالي: البنين، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو، وغينيا التي تم فصلها من مجموعة الإكواس سنة 2008.

12- جماعة أنصار الدين: حركة مسلحة تصنف نفسها "إسلامية" أسسها "إياد أغ غالي" سنة 2011، وهو أحد قادة الطوارق الذين ثاروا ضد الحكومة المالية في تسعينيات القرن الماضي؛ وتطالب هذه الجماعة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإعادة الاعتبار لمكانة علماء الدين، بالإضافة إلى مطالب محلية تتعلق بحرية وحقوق سكان الأزواد (الطوارق) لكنها لا تطالب بالانفصال عن مالي.

13- نبيل صحراوي المدعو أبو إبراهيم مصطفى (1966-2004): أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال من 2003 إلى 2004 وقبلها أمير المنطقة الخامسة في الجماعة الإسلامية المسلحة من 1995 إلى 1998، حاصل على شهادة مهندس دولة في الطاقة الحرارية.

14- ويكيبيديا الموسوعة، نبيل صحراوي، ارجع إلى الموقع التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/نبيل_صحراوي

15- عبد المالك درودكال المدعو أبو مصعب عبد الودود: ولد في 20 أبريل 1970 بقرية زيان التابعة لبلدية مفتاح بولاية البليدة نشأ في عائلة متدينة، وأنهى دراسته المتوسطة والثانوية في بلدية "مفتاح"، في سنة 1989 تحوّل على شهادة البكالوريا في شعبة الرياضيات، بعدها التحق بجامعة البليدة فرع التكنولوجيا من سنة 1990 إلى 1993.

16- ويكيبيديا الموسوعة، أبو مصعب عبد الودود، ارجع إلى الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/أبو_مصعب_عبد_الودود



- 17- عمار جفال، القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الألاهاف في العالم الاسلامي: أوراق مؤتمر، تنظيم القاعدة: التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، في 2008/10/21)، "ص ص. 31-32.
- 18- نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص. 69.
- 19- المنطقة التاسعة: يطلق "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على "الجزائر" إسم المنطقة التاسعة في الهيكل التنظيمي للتنظيم.
- 20- يحيى الجوادى المدعو "أبو عمار": هو قيادي في تنظيم لقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسبق له وأن ترأس اللجنة العسكرية للجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا لعدة سنوات.
- 21- أقلمة النشاطات المسلحة: أي نقل وتصدير العمليات والنشاطات الارهابية إلى دول الجوار الإقليمي.
- 22- نبيل بويبية، المرجع السابق، ص. 69.
- 23- المرجع نفسه، ص. 70.
- 24- المختار بن محمد بلمختار: المكنى "أبو العباس خالد" ولد في جوان 1972 بغرداية، وهو أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وأمير كتبية الملتزمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومؤسس كتبية الموقعون بالدماء؛ نشأ في غرداية، عرف بالتزامه الشديد، حيث كان متابعا لأخبار الجهاد الأفغاني، ولم يكن له هدف سوى الهجرة والجهاد في أفغانستان، كما يلقب "مختار بلمختار" بالأعور كونه فقد إحدى عينيه خلال مشاركته في حرب أفغانستان، مما جعل البعض يطلقون عليه اسم "بلعور"، إلى جانب عدة أسماء مستعارة أخرى، منها "السيد مارليپورو".
- 25- ويكيبيديا الموسوعة، حركة أنصار الدين، إرجع إلى الموقع التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/أنصار_الدين
- 26- المرجع نفسه.
- 27- الحرب في مالي، الأطراف المختلفة ودورها في الصراع، جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، موسوعة المقاتل الالكترونية:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec03.doc_cvt.htm
- 28- ويكيبيديا الموسوعة، حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، ارجع إلى الموقع التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/حركة_التوحيد_والجهاد_في_غرب_افريقيا
- 29- المرجع نفسه.
- 30- أبو القعقاع (حمادة ولد محمد الخيري): قد اعتقل سابقا في موريتانيا بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، ولكنه تمكن من الفرار (الهروب) من السجن المدني بالعاصمة الموريتانية نواكشوط
- 31- عبد الرحمن ولد عمر (أحمد التلمسي): ينتهي لقبيلة "المهار" العربية في مالي، ويعد أحد أبرز وأخطر القادة المتشددين في المنطقة؛ أعلن الجيش الفرنسي (المتحدث باسم الجيش الفرنسي العقيد جيل جارون) عن مقتل



هذا القيادي في تنظيم "المرابطون في مالي في 11 ديسمبر 2014 مع العشرات من المسلحين المتشددين خلال عملية للقوات الفرنسية في منطقة غاو شمال مالي تمت بالتنسيق مع السلطات والمصالح الأمنية، و بناء على معلومات استخباراتية.

32- الجزيرة نت (موقع إلكتروني): المرابطون، تنظيم يتنازعه الظواهري والبغدادي، أنظر الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/8/2> المرابطون تنظيم يتنازعه الظواهري والبغدادي

33- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية (باتنة: جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 99.

34- المرجع نفسه.

35- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، فرع استراتيجية ومستقبلات (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص. 101.

36- بكشيط خالد، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص. 93.

37- والفر لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارنيغي (لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان)، سبتمبر 2012)، ص. 8.

38- بكشيط خالد، المرجع السابق، ص. 95.

39- أبصير أحمد طالب، المرجع السابق، ص. 105.

40- بكشيط خالد، المرجع السابق، ص. 95.

41- المرجع نفسه، ص 96-97.